الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة الرابعة والستون

الجلسة العامة **١٢٢**

الثلاثاء ١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، الساعة ١١/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد علي عبد السلام التريكي . . . . . (الجماهيرية العربية الليبية)

افتتحت الجلسة الساعة ١١/٠٥.

البند ١٢٠ من جدول الأعمال (تابع)

تعزيز منظومة الأمم المتحدة

مشروع القرار (A/64/L.67)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): يذكر الأعضاء أن الجمعية نظرت في هذا البند في مناقشة مشتركة مع البنود ٤٨ و ١١٤ و ١٢١ من جدول الأعمال في جلستها العامة السابعة والأربعين المعقودة في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩.

وأعطي الكلمة الآن لممثل بلجيكا لعرض مشروع القرار A/64/L.67.

السيد غرولس (بلجيكا) (تكلم بالإنكليزية): إنني أتكلم باسم الاتحاد الأوروبي. واليوم، يشرفني عرض مشروع قرار بشأن مشاركة الاتحاد الأوروبي في أعمال الأمم المتحدة، والوارد في الوثيقة A/64/L.67.

والهدف من مشروع القرار هذا هو تمكين الاتحاد الأوروبي من مواصلة دعم الأمم المتحدة بفعالية على أساس ترتيباتنا الداخلية الجديدة بعد بدء سريان معاهدة لشبونة في الأول من كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩. بل أن الاتحاد الأوروبي قد وضع، بموجب معاهدة لشبونة، ترتيبات جديدة لإدارة سياسته الخارجية ولتمثيله الخارجي. فقد نُقل الدور الذي كانت تضطلع به سابقا الرئاسة الدورية للاتحاد الأوروبي في هذا الشأن إلى هياكل دائمة الآن، بما في ذلك الممثلة السامية، السيدة كاثرين أشتن، وعلى المستوى الوزاري وعلى مستوى وفود الاتحاد الأوروبي. وأرغب في التشديد على أن هؤلاء الممثلين الجدد سيعملون في إطار الاختصاصات الموكلة إلى الاتحاد الأوروبي من قبل الدول الأعضاء فيه.

وفي الشهور الأخيرة، بذل الاتحاد الأوروبي جهودا متواصلة لإيضاح هذه التغييرات في داخل الأمم المتحدة. وقبل تقديم مشروع القرار هذا رسميا، جرت اتصالات عديدة لشرح التغييرات الرئيسية المترتبة على معاهدة لشبونة والآثار التي ستترتب عليها بالنسبة للاتحاد الأوروبي في الأمم

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

الرجاء إعادة استعمال الورق

المتحدة. وقد ضمن الاتحاد الأوروبي مشروع القرار العديد من الملاحظات والمقترحات التي قدمت. ويهدف مشروع القرار المعروض على الجمعية اليوم إلى تبديد الشواغل التي جرى التعبير عنها.

وبالأمس، اُقترحت ثلاثة تنقيحات أخيرة في النص يمكن أن تكفل، كما نفهمها، تأييدا واسع النطاق لمشروع القرار. وفيما يلي هذه التنقيحات.

أولا، سيضاف النص التالي في نهاية الفقرة الثالثة من الديباجة: ”دون المساس بقدرة كل منظمة على تحديد طرائق تمثيلها الخارجي“.

ثانيا، في الفقرة ١ من المنطوق، سيضاف النص التالي بعد كلمات ”سيرا على الممارسة المعمول بها فيما يتعلق بممثلي المجموعات الرئيسية“: ”دون المساس بالطابع الحكومي الدولي للأمم المتحدة“.

ثالثا، ستضاف فقرة جديدة بعد الفقرة ١. وتنص هذه الفقرة الجديدة على ما يلي:

> ”تقرر أنه عندما تصل منظمة إقليمية تمثل دولا أعضاء إلى مستوى من التكامل يمكن تلك المنظمة من التكلم بصوت واحد، فإن الجمعية العامة قد تعتمد طرائق، بروح هذا القرار، لمشاركة الممثلين الخارجيين لتلك المنظمة في مداولاتها، متكلمين باسم المنظمة وباسم الدول الأعضاء فيها“. تصبح الفقرة ٢ السابقة الفقرة ٣.

يتضح من مشروع القرار أن الاتحاد الأوروبي سيحافظ على مركز مراقب في الجمعية العامة. ويستثنى من ذلك الحقوق الأساسية التي لا تتمتع بها سوى الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، مثل التصويت وتقديم المرشحين. والترتيبات التي نقترحها لا تؤثر على طابع الأمم المتحدة المشترك بين الحكومات. وسيمكن الأثر الرئيسي لمشروع القرار الممثل الدائم الجديد للاتحاد الأوروبي، الذي هو عادة الممثل السامي وبعثة الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة، من تمثيل الاتحاد الأوروبي بفعالية في الجمعية العامة.

وسيتكلم هؤلاء الممثلون بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه، حسب اتفاقها، وفي إطار مجالات الاختصاص التي تخولها اتفاقية لشبونة للاتحاد الأوروبي. وسييسر استمرار تمثيله التفاعل مع الشركاء الآخرين في الأمم المتحدة. وستتيح الاستمرارية تعزيز فعالية إسهام الاتحاد الأوروبي في تحقيق مقاصد الميثاق ومبادئه.

ويتفهم الاتحاد الأوروبي المصلحة المحددة للمنظمات الأخرى التي تتابع أو يمكن أن تتابع عمليات التكامل الإقليمي. والأمر طبعا متروك لكل منظمة لتقرر بشأن ترتيباتها المحددة للتمثيل الخارجي، وللجمعية العامة أن تتخذ الإجراء المناسب بخصوص هذه الطلبات.

وبالنيابة عن الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء، يشرفني أن أقدم مشروع القرار A/64/L.67، بالتنقيحات التي عرضتها شفويا لتبت فيه هذه الجمعية. وأطلب مع الاحترام من جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة تأييد مشروع هذا القرار.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): نشرع الآن في النظر في مشروع القرار A/64/L.67 بصيغته المنقحة شفويا.

وفيما يتصل بمشروع القرار A/64/L.67، بصيغته المنقحة شفويا، أود أن أعطي الكلمة لممثل الأمانة العامة.

السيد شعبان (وكيل الأمين العام لإدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات) (تكلم بالإنكليزية): فيما يتصل بمشروع القرار A/64/L.67 المعنون ”مشاركة الاتحاد الأوروبي في أعمال الأمم المتحدة“ بصيغته المنقحة شفويا، أود أن أسجل البيان التالي عن الآثار المالية نيابة عن الأمين

العام، وذلك وفقا للمادة ١٥٣ من النظام الداخلي للجمعية العامة.

بموجب أحكام الفقرتين ١ و ٢ من منطوق مشروع القرار، فإن الجمعية العامة:

”تطلب إلى الأمين العام اتخاذ أي تدابير ضرورية لكفالة دعوة ممثلي الاتحاد الأوروبي في الوقت المناسب، سيرا على الممارسة المعمول بها فيما يتعلق بممثلي المجموعات الرئيسية، والإذن لهم بتعميم الوثائق وتقديم المقترحات وعرض التعديلات، وإثارة نقاط النظام، ولكن دون الطعن في قرارات الرئيس، وممارسة حق الرد، وتمكينهم من ترتيبات جلوس كافية لأداء الأعمال المشار إليها أعلاه. ولن يكون للاتحاد الأوروبي الحق في التصويت أو تقديم المرشحين في الجمعية العامة“.

ويقدر أن تنشأ متطلبات إضافية بمبلغ ٠٠٠ ١٠ دولار في إطار الباب ٢٨ دال، مكتب خدمات الدعم المركزية. ولا تلزم تكاليف للأثاث والمعدات، إذ سيستعمل المخزون الاحتياطي منها إلى أن يتم تجديد قاعة الجمعية العامة وفق المخطط العام لتجديد مباني المقر. وتتعلق التكاليف المحددة بتكلفة العمل والمواد اللازمة لاستعادة وتركيب القطع الإضافية. وسيوفر التركيب مقاعد إضافية لستة أشخاص. ولا يلزم تركيب معدات للتصويت. ورغم أنه لم ترصد اعتمادات في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١ لهذه التعديلات في قاعة الجمعية العامة، ستسعى الأمانة العامة لتحديد المجالات التي يمكن منها نقل المتطلبات الإضافية المتوقعة بمبلغ ٠٠٠ ١٠ دولار ضمن حدود الاعتمادات التي رصدت للباب ٢٨ دال من الميزانية لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١.

وبناء على ذلك، فإنه في حال اعتماد الجمعية العامة لمشروع القرار A/64/L.67، بصيغته المنقحة شفويا، لن يكون ثمة حاجة إلى أي اعتمادات إضافية خلال فترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): قبل أن أعطي الكلمة للمتكلمين تعليلا للتصويت قبل التصويت، أود أن أذكّر الأعضاء بأن تعليلات التصويت تقتصر مدتها على عشر دقائق وينبغي أن تدلي بها الوفود من مقاعدها.

السيد موتانيان (ليسوتو) (تكلم بالإنكليزية): أود أن آخذ الكلمة لأتكلم بالنيابة عن المجموعة الأفريقية.

ترى المجموعة الأفريقية أن لهذه المسألة أهمية بالغة، ليس لأنها ترسي سابقة داخل منظومة الأمم المتحدة فحسب بل لأنها أيضا تنطوي على آثار معينة. وبالتالي، ترغب المجموعة الأفريقية إرجاء النظر في المسألة إلى موعد لاحق، وذلك للسماح بمزيد من المشاورات المكثفة والمفيدة، التي من شأنها، على ما نعتقد، أن تمهد الطريق للتوصل إلى توافق في الآراء بشأن مشروع القرار هذا.

السيد ماكدونالد (سورينام) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الدول الأعضاء الـ ١٣ في الجماعة الكاريبية.

أولا، نود أن نعرب عن تقديرنا للاتحاد الأوروبي على أخذ زمام المبادرة ببدء هذه المناقشة في الجمعية العامة بشأن تعزيز مركز المراقب للمجموعات الإقليمية التي تضع سياسات داخلية مشتركة. وهذا اقتراح مثير للغاية حقا.

ونلاحظ أنه فيما يتعلق بمنطقتنا، تنص معاهدة تشاغواراماس، التي أنشأت الجماعة الكاريبية، على التنسيق في السياسة الخارجية والتعاون العملي والتكامل الاقتصادي. وفي هذا السياق، نفتخر بإحرازنا تقدما في تنفيذ السوق والاقتصاد الموحدين. وقمنا فعلا بمواءمة نظامنا المتعلق

بالجوازات، ونسعى، حيثما أمكن، لاعتماد نهج مشترك للسياسة الخارجية، من بين النهج المشتركة المتفق عليها.

وينبغي الإشارة إلى أن الجماعة الكاريبية، بوصفها منظمة إقليمية تتمتع بمركز المراقب في الجمعية العامة، يمكن أن تطلب الحصول على مركز مراقب معزز مماثل وفقا لمشروع القرار A/64/L.67 المعروض علينا.

ونظرا لعمليات المواءمة الداخلية، لدينا رؤية ميزة في بعض عناصر مشروع قرار الاتحاد الأوروبي. ومع ذلك، فإن من رأينا الجماعي أن الجمعية العامة ستخطئ على نحو يخل بالإجراءات إذا ناقشنا الجدارة قبل الإجراء. ومن وجهة نظر إجرائية بحتة، نؤكد أن مشروع القرار المعروض علينا لم تجر بشأنه مشاورات كاملة بعد. وإذ نحيط علماً بالبيان الذي أدلى به ممثل الاتحاد الأوروبي في معرض تقديمه للاقتراح، فإننا نطالب بكل احترام بإتاحة مزيد من الوقت لتحليل النص والآثار التي قد تترتب عليه.

ونرى أن الاقتراح سيغير أساليب عمل المنظمة والتفاعل فيما بين الدول الأعضاء. ولذلك، فإن هذه مسألة أساسية الأهمية بالنسبة لأعضاء المنظمة. وإلى جانب إفساح مزيد من الوقت لدراسة الاقتراح، نؤيد عقد مشاورات شفافة مفتوحة على النحو المعتاد، بالنظر إلى أهمية الاقتراح. وهناك عدد من المسائل في النص تحتاج إلى التوضيح، وهذه يمكن تسويتها من خلال مشاورات واسعة النطاق.

وهذا طلب لم يسبق له مثيل من الاتحاد الأوروبي، وهو طلب صعب، لأن تغيير مركز أي عضو في الأمم المتحدة يقتضي دراسة متأنية تفضي إلى قرار يتفق مع القواعد والتقاليد والممارسات القائمة والمتصلة بعمل المنظمة.

إن اتخاذ قرار متعجل عشية الدورة القادمة للجمعية العامة يضعنا في موقف غير مؤات. ونذكر أنه عندما نوقشت في الجمعية العامة في سنة ١٩٩٧ مسألة الحقوق والامتيازات التي ستمنح لفلسطين كمراقب، طالب الاتحاد الأوروبي بإتاحة مزيد من الوقت لإجراء مفاوضات، حتى لا يكون هناك أي التباس فيما يتعلق بالحقوق والامتيازات التي ستمنح لفلسطين. وفي ذلك الوقت، نوه الاتحاد الأوروبي إلى أنه ”لا بد من التحضير الملائم لها بما يمكننا من أن نتخذ جميعاً قراراً مدروساً بعناية وبإدراك كامل لكل الحقائق وبعد تبادل متعمق للآراء“ (A/52/PV.68، الصفحة ١١).

وفضلاً عن ذلك، فقد طُلِب إلى الأمانة العامة أن تعد ورقة بشأن الحقوق والامتيازات المحددة التي ستمنح لفلسطين، والتي اعتمدت في القرار ٥٢/٢٥٠. ونحن نتشاطر الرأي الأوروبي بشأن هذه المسألة. وبروح الصداقة والتعاون، نعتقد أن الاتحاد الأوروبي، بعد اتخاذه ذلك الموقف في عام ١٩٩٧، يود بالمثل كفالة صيغ واضحة في النص، حتى لا تكون هناك التباسات في الاقتراح المقدم منه.

وموقفنا المبدئي يتمثل في أن مشروع قرار بهذه الأهمية ينبغي أن يعتمد بتوافق الآراء مع إتاحة الوقت الكافي لدراسة متأنية من جانب الأعضاء في المنظمة وبما يتفق مع تبادل الآراء المتعمق المعتاد.

وأود أن أؤكد استعداد الجماعة الكاريبية للاشتراك في العملية المفضية إلى توافق آراء بشأن مشروع القرار المعروض علينا. ونتيجة للمشاورات، ربما تستطيع الدول الأعضاء أن تبني توافقاً في الآراء وتعرب عن التضامن مع الاتحاد الأوروبي، وهو ما يؤدي إلى اعتماد مشروع القرار.

السيدة موزيس (ناورو) (تكلمت بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم باسم فيجي وجزر مارشال وولايات ميكرونيزيا الموحدة وبالاو وجزر سليمان وبلدي، ناورو. ونؤيد البيان الذي أدلى به ممثل سورينام باسم الجماعة الكاريبية.

نطالب بإفساح مزيد من الوقت لدراسة ما قد يترتب على مشروع القرار A/64/L.67، المعنون ”مشاركة الاتحاد الأوروبي في أعمال الأمم المتحدة“، بعناية. وفي هذا الصدد، نقترح أن ينظر في هذا البند أثناء الدورة الخامسة والستين للجمعية العامة. وبالنسبة لجزرنا، هناك عدد من الهواجس فيما يتعلق بالكيفية التي سيؤثر بها مشروع القرار هذا على الأمم المتحدة. فهذا اقتراح هام قد تترتب عليه آثار عميقة على طبيعة هذه الهيئة الموقرة ذاتها. وميثاق الأمم المتحدة يقوم على أساس العضوية والمساواة للدول ذات السيادة ويجب أن نضمن احترام مشروع القرار هذا لتلك المبادئ الأساسية.

إننا نسعى إلى مزيد من المشاورات لتقييم سليم لهذا الاقتراح وتداعياته على أصغر الأعضاء في هذه الهيئة. ونحن نكافح بالفعل من أجل أن تسمع أصواتنا، ونناضل باستمرار من أجل الاعتراف بهوياتنا الوطنية في عالم اليوم المتعولم.

إن شراكتنا مع الاتحاد الأوروبي ذات أهمية بالغة، ونقدر دورها الريادي في الأمم المتحدة تقديراً عالياً. ونحن، بطبيعة الحال، راغبون في مواصلة هذا الحوار، إلا أننا نسعى لإتاحة مزيد من الوقت للتداول بعناية لكي نولي هذه المسألة الاهتمام الذي تستحقه.

السيد فاليرو بريثنيو (جمهورية فنزويلا البوليفارية) (تكلم بالإسبانية): تؤيد جمهورية فنزويلا البوليفارية الاقتراح المقدم من الممثل الدائم لليسوتو باسم المجموعة الأفريقية، والممثل الدائم لسورينام باسم الدول التي تضمها الجماعة الكاريبية، والممثل الدائم لناورو باسم عدد من الدول الجزرية في المحيط الهادئ.

كما ذكر آنفاً، فإن مشروع القرار الذي قدمه الاتحاد الأوروبي (A/64/L.67) يحتاج إلى مزيد من المشاورات بين الدول الأعضاء بغية إيجاد صيغة تتوافق عليها الآراء وتستبعد أي نص غير واضح أو ملتبس. وهذه المسألة يجب أن تعالج على نحو شامل وشفاف من خلال مفاوضات متعددة الأطراف.

مشروع القرار يشتمل على عناصر قد تمس عمل الأمم المتحدة في المستقبل، حيث أنه سيمنح صلاحيات لتمثيل الاتحاد الأوروبي يحتفظ الميثاق بها للدول الأعضاء. ومن دواعي الانشغال، أنه قد تنشأ ظروف من شأنها أن تؤثر في المستقبل على تطلعات مجموعات إقليمية أخرى قامت بعمليات تجانس لا سابق لها، مثل تلك التي شهدناها في منطقة أمريكا الجنوبية والمحيط الهادئ، بدون إيلاء الاعتبار السليم لكون أن كثيراً من المنظمات الإقليمية في مختلف أنحاء العالم لديها الاستقلال الذاتي الذي يمكنها من إحراز تقدم في عملياتها الاندماجية اتساقاً مع سماتها الإقليمية الخاصة بها.

ومشروع القرار المعروض علينا يشير إلى أحكام معاهدة غالبية الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أطراف ثالثة فيها، ولذلك، فإن أحكامها غير ملزمة لها قانوناً. وفي حين أن مشروع القرار يؤكد على استمرار مركز المراقب للاتحاد الأوروبي، فإنه يمنحه أيضاً صلاحيات تتساوى مع تلك التي تتمتع بها الدول الأعضاء. ونود أن نشدد بصورة خاصة على الطابع الحكومي الدولي للأمم المتحدة. وعليه، فلا شيء في محتوى مشروع القرار يجب أن يؤول بأي حال من الأحوال على أنه تعديل لذلك المركز، المنشأ في الميثاق بوضوح.

وكما يشهد ممثلو الاتحاد الأوروبي على ذلك، استجابت جمهورية فنزويلا البوليفارية، وشقيقات أخريات من بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي، بتقديم اقتراحات لتحسين مشروع القرار. إلا أن تلك الاقتراحات لم تنعكس في مشروع القرار الذي قدم إلينا.

وخلاصة القول، إننا نؤيد الاقتراح الذي طرحه عدد من الوفود، أي تأجيل النظر في هذا الموضوع.

السيد حبيب (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية): تود جمهورية إيران الإسلامية أن تصادق على النقاط البارزة التي أثارها ممثلو ليسوتو باسم الاتحاد الأفريقي، وسورينام باسم الجماعة الكاريبية وناورو وجمهورية فترويلا البوليفارية. ونعتقد أن المسألة قيد البحث هي نزاهة الأمم المتحدة، التي ينبغي أن تشغل كل دولة عضو وجميع الدول الأعضاء. ونحن نتشاطر الرأي القائل بأن اقتراح الاتحاد الأوروبي يحتاج إلى دراسته بكامل تفاصيله بطريقة مفتوحة ومجدية وعلى نطاق واسع. وبخلاف ذلك، سيكون الأعضاء عموماً من الخاسرين، ولن تكون هناك فرصة للتوصل إلى مستوى مقبول من التفاهم المشترك بشأن مضمون مشروع القرار A/64/L.67، أو بشأن آثاره على عمل الأمم المتحدة ونزاهتها عموماً.

إن عملية تطور مشروع القرار لم تتوفر فيها الشفافية المطلوبة، التي كان يمكن أن تتوفر من خلال مناقشات مفتوحة وجامعة فحسب. وينبغي ملاحظة أن ممارسة عقد اجتماعات مفتوحة غير رسمية لتوضيح أي اقتراحات أو أفكار جديدة، وهي الممارسة المرعية في الأمم المتحدة منذ عهد بعيد لا يمكن أن تستبدل بعدد محدود من الإحاطات الإعلامية الأحادية الجانب ومجموعة من المشاورات الثنائية. وهذا هو الجانب الأهم، لأن مشروع القرار المقترح من الاتحاد الأوروبي ستترتب عليه آثار إجرائية وموضوعية جديدة معينة بالنسبة لعمل الأمم المتحدة لا يمكن الاستهانة بها. ونتيجة لهذه الإجراءات الخاطئة، بقي هناك العديد من الالتباسات من حيث مضمون مشروع القرار وآثاره العملية، وثمة تفاوت كبير في فهم الدول الأعضاء لنص وروح مشروع القرار.

أما بعد، فإن وفدي يؤيد اقتراح تأجيل النظر في مشروع القرار هذا، بنية إجراء مشاورات مفتوحة وجامعة ومجدية بشأن مشروع القرار وتداعياته بالنسبة لنزاهة وعمل الأمم المتحدة عموماً.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة لممثل سورينام الذي سيثير نقطة نظامية.

السيد مكدونالد (سورينام) (تكلم بالإنكليزية): تواجه الدول الأعضاء اليوم حالة شاذة بخصوص الإجراءات، حيث تجرى مداولات في جلسة عامة في إطار البند ١٢٠ من جدول الأعمال الذي يتناول تعزيز منظومة الأمم المتحدة بشأن طلب تغيير في حقوق وامتيازات المراقبين. ونحن ندرك أهمية نفاذ معاهدة لشبونة وتعيين ممثل جديد للاتحاد الأوروبي. وعلاوة على ذلك، نقدر اهتمام ومبادرة دول الاتحاد الأوروبي الأعضاء في الأمم المتحدة – التي تشمل مجموعتين إقليميتين: مجموعة دول أوروبا الغربية ودول أخرى ومجموعة دول أوروبا الشرقية – بدراسة آثاره بالنسبة لتمثيل الاتحاد الأوروبي في المنظمات الحكومية الدولية.

ولهذا السبب، أجرت الدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية مداولات مكثفة، ومن رأيها المعتبر أن مشروع القرار الحالي (A/64/L.67) يثير الشواغل من حيث المبدأ بشأن العلاقة بين الدول الأعضاء في الأمم المتحدة والتمثيل المنشأ حديثاً للاتحاد الأوروبي في سياق الاشتراك المقترح في جلسات الجمعية العامة وأعمالها، بما في ذلك المناقشة العامة، وفي لجانها وأفرقتها العاملة في الاجتماعات والمؤتمرات الدولية التي تعقد تحت رعاية الأمم المتحدة، وكذلك في المؤتمرات الأخرى للأمم المتحدة.

ونحن نقر بجهود الاتحاد الأوروبي في معالجة بعض شواغل الدول الأعضاء. ولكن، من المؤسف أننا في هذه المرحلة نرى أن التنقيحات لم تكن بالوضوح الكافي الذي يمكننا من اتخاذ قرار مستنير. علاوة على ذلك، وكما أشرت

في البداية، فإن الدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية تشعر بالقلق إزاء الطريقة غير الرسمية التي طلب إلى الدول الأعضاء بها التداول والنظر في مشروع القرار هذا.

لذلك، ترى دول الجماعة الكاريبية أنه ينبغي للدول الأعضاء أن تستفيد من تبادل متعمق للآراء وفقاً للممارسة المتبعة للجمعية العامة. وعليه، نطلب إلى الجمعية العامة تأجيل النقاش بشأن هذا البند، عملاً بالمادة ٧٤ من النظام الداخلي، للسماح بإجراء مزيد من تبادل الآراء فيما بين الدول الأعضاء.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة لممثل الأمانة العامة.

السيد شعبان (وكيل الأمين العام لإدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات) (تكلم بالإنكليزية): المادة ٧٤ من النظام الداخلي للجمعية العامة نصها كما يلي:

”لأي ممثل، أثناء مناقشة أية مسألة، أن يقترح تأجيل مناقشة البند قيد البحث. ويجوز لممثلين اثنين، بالإضافة إلى مقدم الاقتراح، أن يتكلما في تأييد الاقتراح، ولممثلين اثنين أن يتكلما في معارضته، ثم يُطرح الاقتراح فوراً للتصويت، وللرئيس أن يحدد الوقت الذي يُسمح به للمتكلمين بمقتضى هذه المادة“.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): هذا أمر واضح تماماً. سأعطي الكلمة لممثلين اثنين ليتكلما في تأييد الاقتراح، ثم أعطي الكلمة لمتكلمين اثنين ليتكلما في معارضته.

السيدة موزيس (ناورو) (تكلمت بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم باسم فيجي وجمهورية جزر مارشال وبالاو وجزر سليمان وبلدي، ناورو.

نؤيد الاقتراح الذي طرحته سورينام باسم الجماعة الكاريبية لتأجيل النظر في مناقشة هذا البند حتى الدورة الخامسة والستين للجمعة العامة.

السيد فاليرو بريثنيو (جمهورية فنزويلا البوليفارية) (تكلم بالإسبانية): نود أن نؤيد الاقتراح بتأجيل النظر في هذا البند لأسباب شرحناها بما فيه الكفاية بالفعل. وعليه، نرى نحن أيضاً أنه ينبغي أن ينظر في هذا البند في الدورة العادية القادمة للجمعية العامة.

السيد غرولز (بلجيكا) (تكلم بالإنكليزية): كما ذكرت في عرضي، أود أن أنوه إلى أنه خلال الأشهر العشرة الأخيرة، أجرى الاتحاد الأوروبي مشاورات مكثفة بشأن هذه المسألة. وأعضاء الأمم المتحدة الذين رغبوا في توجيه أسئلة أو الإدلاء بملاحظات أو اقتراحات أتيحت لهم الفرصة لذلك.

والنسخة الأولى مما أصبح الآن مشروع القرار A/64/L.67، وزعت قبل شهرين. والنص المقدم لعناية الجمعية العامة اليوم يشتمل على الكثير من التوصيات والاقتراحات المقدمة من مختلف المجموعات ومن شركاء كثيرين. والاتحاد الأوروبي ممتن لكل أولئك الذين ساعدونا على إثراء مشروع القرار وتحويله إلى شيء يمكن للجمعية العامة أن تنظر فيه على نحو مؤات.

هذه مسألة أساسية بالنسبة للاتحاد الأوروبي. ومن الأهمية أن يُسمح لممثليه الجدد الآن بأن يقوموا بالدور الذي كانت تمارسه داخل الجمعية العامة في السابق الرئاسة التناوبية لمجلس الاتحاد الأوروبي، وذلك اعتباراً من بدء الدورة الخامسة والستين للجمعية العامة لضمان أن يتسنى للاتحاد الأوروبي مواصلة الإسهام في أعمال الأمم المتحدة على نحو فعال. والاتحاد الأوروبي مقتنع بقوة بأن كل أعضاء الأمم المتحدة والأمم المتحدة ذاتها سيستفيدون من ذلك.

إن العمليات الاندماجية محددة الطابع وقد تتطور بشكل مختلف في مناطق مختلفة، وفقاً لمصالح وتطلعات أعضائها. وهذه العمليات تتطور بشكل مستقل عن التغييرات في الأمم المتحدة. لذلك، وبكل الاحترام للميثاق وللنظام الداخلي، ينبغي للأمم المتحدة أن تعكس تلك التغييرات ذات الأهمية للطريقة التي تعمل بها أجهزتها وهيئاتها المختلفة.

ومشروع القرار المقترح يسلّم بأنه يجوز للمنظمات الأخرى أن تختار اتباع مسار الاتحاد الأوروبي. فإذا قررت أن تفعل ذلك، عندئذ يمكن دراسة الآثار المترتبة على هذه المنظمات حينذاك. ونعتقد أن المناقشات التي عقدناها حتى الآن قد مكنتنا بالفعل من تحديد العناصر الرئيسية التي يتعين اتخاذ قرار على أساسها. ولهذا، نعتقد أن علينا أن نشرع الآن.

وعليه، وباسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه، أود أن أطلب عدم متابعة الاقتراح بالتأجيل المقدم اليوم.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل الأمانة العامة.

السيد شعبان (وكيل الأمين العام لإدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات) (تكلم بالإنكليزية): وفقاً للمادة ٧٤ من النظام الداخلي للجمعية العامة، بمجرد أن يتكلم ممثلان اثنان في تأييد الاقتراح، ويتكلم اثنان في معارضته، يُطرح الاقتراح فوراً للتصويت.

وعليه، وبموجب المادة ٧٤، يتعين طرح الاقتراح المقدم من سورينام للتصويت.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة لممثل المملكة المتحدة.

السيد بارهام (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): ما أود قوله إنني أؤيد زميلي، الممثل الدائم لبلجيكا، في معارضته لاقتراح تأجيل مناقشة هذا البند. وأدعو كل من يرغب في تأييد مشروع القرار الذي اقترحته الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي (A/64/L.67) وأن يشهد البت في مشروع القرار اليوم إلى أن يعترض على الاقتراح بتأجيل مناقشة هذا البند.

إن زميلي، الممثل الدائم لبلجيكا، قد حدد الأسباب الداعية إلى ذلك بوضوح، لكنني أجملها مرة أخرى بسرعة، فقد جرت مناقشة بشأن هذه المسألة مع الزملاء من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة خلال الشهور العشرة الماضية. والنسخة الأولى من مشروع القرار وزعت على جميع الدول الأعضاء قبل شهرين، والنسخة التي طرحت في الجمعية العامة اليوم تتضمن الكثير من التوصيات والاقتراحات المقدمة من كل المجموعات وكثير من الشركاء.

أود القول أيضاً إنه في بعض المداخلات التي جرت في وقت سابق، أشير إلى أن مشروع القرار المقترح ينطوي على مساس بعمل الأمم المتحدة في المستقبل، وأنه سيترتب عليه آثار تتعارض على نحو فعال مع ميثاق الأمم المتحدة وأنه سيحد من تطلعات مجموعات إقليمية أخرى قد تكون لديها أفكار مماثلة تتعلق بها هي نفسها في المستقبل. وأود أن أوضح أن كل تلك الشواغل غير صحيحة ولا يشكل أي منها سبباً لعدم الشروع في النظر في مشروع القرار هذا اليوم.

لذلك، وعلى سبيل التكرار ليس إلا، أود أن أنضم إلى زميلي، الممثل الدائم لبلجيكا، في معارضة الاقتراح بتأجيل النظر في هذا البند اليوم.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): فلنستمع إلى ممثل الأمانة العامة مرة أخرى لنعرف ماذا قال لنا المستشار القانوني الآن.

السيد شعبان (وكيل الأمين العام لإدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات) (تكلم بالإنكليزية): أشار المستشار القانوني على رئيس الجمعية العامة أنه، بما أن سورينام قدمت اقتراحاً بموجب المادة ٧٤ من النظام الداخلي للجمعية العامة وأن ممثلين اثنين تكلما في تأييد الاقتراح وتكلم اثنان في معارضته، حتى وإن كان ممثل بلجيكا، في مداخلته، طلب تأجيلاً، فإن هذا التأجيل غير ممكن لأن الاقتراح لا بد أن يطرح للتصويت. هذا هو رأي المستشار القانوني.

بيان من الرئيس

الرئيس: اسمحوا لي أن أدلي بكلمة موجزة لأودع أعضاء الجمعية العامة. فمع اقتراب موعد اختتام الدورة الرابعة والستين للجمعية العامة، أود أن أغتنم هذه الفرصة للإقرار بطائفة من الإنجازات الرئيسية التي حقّقناها بفضل دعمكم، والتفكر في عدد من التحديات التي ما زالت ماثلة أمامنا.

إن اضطلاعي برئاسة الدورة الرابعة والستين للجمعية العامة كان مبعث فخر عظيم لي. وفي هذا الصدد، أود أن أعرب عن خالص شكري لمعالي السيد بان كي - مون، الأمين العام للأمم المتحدة، لما بذله من جهود لدعم أعمالنا. وقد تشرفت بإقامة علاقة وثيقة مستمرة مع السيد بان كي - مون على امتداد السنة الماضية، وهي علاقة أعتز بها كثيرا وأعتقد أننا استفدنا منها كثيرا لدعم الأمم المتحدة والجمعية العامة.

وإنني ممتن غاية الامتنان لجميع الدول الأعضاء لتعاونها ودعمها القوي لي طوال فترة رئاستي. وأود أن أعرب أيضا عن خالص الشكر والتقدير لأعضاء المكتب، ولجميع نواب الرئيس لما قدموه من دعم وما أسدوه من مشورة، ولاستعدادهم لمدّ يد المساعدة في جميع الأوقات، كما أشكر رؤساء اللجان الرئيسية على أدائهم الممتاز خلال هذه الدورة.

وقد عمل عدد من الممثلين الدائمين أيضا كميسرين بالنيابة عني لمختلف العمليات الجارية في إطار الجمعية العامة. فالشكر لهم موصول على جهودهم وتعاونهم. وأنا ممتن غاية الامتنان لمدير مكتبي ولجميع موظفي المكتب، لما بذلوه من جهود دون كلل ولما أمدّوني به من عون وتوجيه ممتازين خلال الدورة. وأشكر أيضا جميع الزملاء في إدارة شؤون الجمعية العامة وإدارة شؤون المؤتمرات وجميع الإدارات الأخرى وسائر الزملاء على ما قدموه من دعم أسهم في إنجاح عملنا.

من الأولويات الرئيسية التي طبعت فترة رئاستي كفالة أن تجري مداولات الجمعية العامة وأنشطتها بروح عالية من التعاون والحرص على بناء التوافق. ومما يثلج الصدر أننا نجحنا في الوفاء بهذا الالتزام. وفي اعتقادي أنه إذا ارتكزت قراراتنا وأعمالنا على أساس من التفاهم المشترك والمصلحة الجماعية، فإن تنفيذها سيكون مثمرا للغاية. ولما كانت الجمعية العامة هي الهيئة الدولية الوحيدة ذات جدول أعمال عالمي بحق، بالإضافة إلى وضعها كجهاز الأمم المتحدة الرئيسي المعني بالتداول وصنع السياسات وتمثيل الدول والكيانات، فلا بد أن تستند في عملها إلى دعم أعضائها والتزامهم الكاملين.

ومما حفزني في هذا الصدد التزام زعماء العالم الثابت إزاء الأمم المتحدة ودعمهم القوي لها باعتبارها مركز الحوار والتعددية والعمل الجماعي من أجل تذليل شتى التحديات المحدقة بعالم اليوم. وقد تلقيت أيضا دعوات لزيارة عدد من البلدان خلال فترة رئاستي، ولمست عن كثب أثناء هذه الزيارات ما يوليه المجتمع الدولي من أهمية للعمل المتعدد الأطراف وللدور الحيوي المنوط بالأمم المتحدة.

بيد أن مهمة التصدي بفعالية للتحديات الرهيبة الماثلة أمامنا لم تكن بالأمر الهيّن. وكثيرا ما شهدنا أيضا تهميش الجمعية العامة والأمم المتحدة بوجه عام، أو تقزيم دورهما، أو عدم استخدامهما بشكل كاف لمعالجة العديد من القضايا الجوهرية اليوم. فالتحدي الذي يجابهنا إنما يكمن في التوصل إلى تسخير قدرات الجمعية العامة كاملة على النحو المبين في المهام والسلطات المنوطة بها بمقتضى الميثاق. وفي هذا الصدد، يجب ألا نألو جهدا في سبيل الارتقاء بأساليب عملنا وتعزيز دور الجمعية العامة وسلطاتها.

لقد سُررتُ بمداولات الجمعية العامة وبما أنجزته من عمل مهم بصدد طائفة من المسائل على امتداد هذه الدورة. فالجهود الدؤوبة للأعضاء وتعاونهم المتواصل أفضيا إلى اتخاذ عدة قرارات رئيسية، من بينها القرارات التي اتخذتها الجمعية في الأيام الأخيرة.

وأود أن أهنئ الجمعية على وضع الصيغة النهائية للوثيقة الختامية للاجتماع العام الرفيع المستوى بشأن الأهداف الإنمائية للألفية، المقرر عقده في الفترة من ٢٠ إلى ٢٢ أيلول/سبتمبر. فقد أرسى الأعضاء بهذه الخطوة الأساس لعقد مؤتمر قمة ناجح عشية وصول زعمائنا إلى نيويورك. وسيتيح مؤتمر القمة فرصة حاسمة، لا لتجديد الالتزام فحسب، بل ولحشد الجهود على نطاق العالم على مدى السنوات القادمة لتنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية. ولا بد أن نفي بالعهد الذي قطعناه على أنفسنا بانتشال العالم من براثن الفقر والجوع والمرض والأمية واللامساواة الاجتماعية والاقتصادية، لأن ذلك سيمكّننا من فتح صفحة جديدة في جهودنا الرامية إلى إحراز التقدم وتحقيق التنمية المستدامة لصالح جميع الشعوب والمناطق في العالم. ويجب أن نواصل تعزيز التعاون الدولي والشراكات الدولية للنهوض بهذه الأهداف. وفي هذا الصدد، سأتشرف برئاسة الاجتماع العام ذي الصلة بالاشتراك مع معالي السيد جوزيف دايس، رئيس الدورة الخامسة والستين للجمعية العامة.

وتعتزم الجمعية العامة أيضا أن تعقد اجتماعين آخرين رفيعي المستوى في أيلول/سبتمبر. فهناك الاجتماع الاستعراضي الرفيع المستوى الرامي إلى تقييم التقدم المحرز في معالجة أوجه الضعف التي تعتري الدول الجزرية الصغيرة النامية من خلال تنفيذ استراتيجية موريشيوس لمواصلة تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية. ومن المتوقع أن يعتمد هذا الاجتماع إعلانا سياسيا يتضمن توصيات محددة لإحراز تقدم ملموس في هذا المجال. وهناك أيضا الاجتماع الرفيع المستوى بشأن السنة الدولية للتنوع البيولوجي، الذي سيتيح فرصة أخرى لتجديد التزامنا بتنفيذ أهداف التنوع البيولوجي وغاياته المعترف بها دوليا، مما يشكل جزءا محوريا في جهودنا الرامية إلى تعزيز التنمية المستدامة. ومن المعالم البارزة التي مّيزت هذه الدورة المناقشات المواضيعية التي أسهمت في النهوض بالنقاش التفاعلي وساعدت على استكشاف نُهُج مشتركة وتعزيز استخدامها لمعالجة القضايا الملحة المدرجة في جدول أعمال الأمم المتحدة. وقد تناولت إحدى المناقشات المواضيعية الهامة المتعلقة بالسلام والأمن الدوليين موضوع نزع السلاح، كمساهمة في الجهود المبذولة لممارسة صلاحيات الجمعية في مجال إرساء المبادئ المنظمة لنزع السلاح ومراقبته، ولدعم الجهود الجماعية المبذولة في هذا المضمار. وكانت المناقشة المواضيعية الرفيعة المستوى بشأن حفظ السلام أول مناقشة تُعهد في الجمعية العامة حول أحد أهم الأنشطة التي تضطلع بها الأمم المتحدة الآن. وأتاحت فرصة ممتازة للنظر في مستقبل حفظ السلام، بما يشمل أبعاده السياسية، والصلات بين حفظ السلام وبناء السلام، والعلاقة الوطيدة بين الأمن والتنمية.

وبعد مضي عقود من الجهود والمفاوضات، ما زالت قضية فلسطين دون حل. وفي هذه الدورة، اضطلعت الجمعية العامة بدور بنّاء لدعم إحلال سلام شامل في الشرق الأوسط. ويحدوني الأمل في أن تواصل الجمعية العامة إسهامها البنّاء في المضي قُدُما في بناء السلام.

فقد أثبتت التجربة أن النجاح الحقيقي لا يكمن في التوصل إلى قرارات بإنشاء هيئات جديدة فحسب، بل يتمثل في تفعيل أهدافها وولاياتها. ومن دواعي سروري، أن الجمعية العامة شرعت في إجراء استعراض شامل للجنة بناء السلام خلال هذه الدورة الرابعة والستين. وأشعر بالارتياح لما حققته عملية الاستعراض حتى الآن. بيد أنني أرى أنه بإمكان الاستعراض وحصيلته أن يكونا أكثر طموحاً بالتركيز على تقديم توصيات موجّهة بالأحرى نحو تحقيق النتائج.

وشهدت الدورة الرابعة والستون أيضا انطلاق استعراض مجلس حقوق الإنسان بناء على التكليف الصادر بهذا الشأن، وسيُختتم هذا الاستعراض خلال الدورة الخامسة والستين. ويحدوني الأمل في أنه سيتيح مواصلة تعزيز مجلس حقوق الإنسان، مع الحفاظ على الطابع التوافقي الذي يتسم به هذا الجهاز.

وقد استخدُمت أيضا صيغة الاجتماعات غير الرسمية في إطار الجلسات العامة للجمعية استخداما مُجديا خلال هذه الدورة من أجل تعميق النقاش بشأن طائفة من القضايا المهمة. وجرى النظر لأول مرة في إطار اجتماع رفيع المستوى للجمعية في موضوع مكافحة القرصنة البحرية الدولية، مع التركيز على الحالة في الصومال. وساعد هذا الاجتماع على بلورة رؤية شاملة للمسألة، التي كانت حتى الآن من اختصاص مجلس الأمن. وعقدت الجمعية العامة أيضا اجتماعا رفيع المستوى بشأن مكافحة الجريمة المنظمة وتعزيز العدالة الجنائية. وأولي الاهتمام لمسألة الاتجار بالبشر، وتكللت العملية باعتماد وبدء تنفيذ خطة عمل الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الاتجار بالبشر. ونظرت الجمعية العامة أيضا في مسألة المياه في إطار حوار تفاعلي رفيع المستوى.

وواصل الفريق العامل المفتوح باب العضوية استشراف السبل لتنفيذ مضامين الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة لعام ٢٠٠٩ بشأن الأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتأثيرها في التنمية. ويحدوني الأمل في أن يفضي هذا العمل المهم الجاري إلى اتخاذ قرارات وتدابير ملموسة للتصدي للآثار السلبية الناجمة عن الأزمة المالية العالمية.

وكان تنشيط أعمال الجمعية العامة أيضا مجالا مهما من مجالات العمل أثناء الدورة الرابعة والستين. وفي اعتقادي أن الجمعية العامة تشهد عملية تنشيط تدريجي. فهي تصبو إلى تحقيق جدول أعمال متنوع وشامل. كما صارت هيئة مفعمة بالحيوية، حيث تنشط على امتداد السنة من خلال اجتماعاتها الرسمية وغير الرسمية وسائر العمليات. ومن الواضح أن استثمار جهودنا في مواصلة تنشيط الجمعية العامة إنما يخدم مصلحة الجميع. لذلك، أحث جميع الأعضاء على ترجمة عبارات التأييد إلى أعمال ملموسة لكفالة تحقيق الأهداف المرتجاة.

وأود على وجه الخصوص أن أشجع الأعضاء على كفالة احترام قرارات الجمعية العامة وتنفيذها. فمن اللازم أن نولي اهتماما خاصا لهذه المسألة إذا نحن أردنا وضع حد لتآكل صلاحيات الجمعية.

ومن المهم أيضا أن تؤدي الجمعية دوراً فعالا في عملية اختيار الأمين العام للأمم المتحدة وتعيينه. فمن شأن هذا الدور أن ينهض بفعالية المنظمة ويزيد من توطيد قدرات الأمين العام.

وما فتئت الدول الأعضاء تؤكد أهمية تعزيز دور رئيس الجمعية العامة وريادته. وقد أدليت بآرائي أيضا بشأن سبل تقوية الذاكرة المؤسسية لمكتب رئيس الجمعية على النحو المطلوب في القرار ٣٠٩/٦٣. ونظرا لضخامة جدول أعمال الجمعية وتعاظم عبء العمل الملقى على عاتقها، لا بد من تجهيز مكتب الرئيس بما يكفي من المعدات والموارد لمساعدة الرئيس في الاضطلاع بالمهام المنوطة به بفعالية وكفاءة. ويحدوني الأمل في أن يتم متابعة تنفيذ هذه التوصيات، بما فيها استعراض الاعتمادات المرصودة للمكتب في الميزانية.

وفي سياق إصلاح الأمم المتحدة أيضا، ما زال إصلاح مجلس الأمن قيد النظر الفعلي. وقد أثبتت التجارب الماضية أن هذه المسألة تقتضي أن نتعامل معها بعناية وموضوعية. ومما يثلج الصدر أننا عملنا في هذا الشأن بروح من التعاون والتوافق، مستندين إلى التقدم المحرز في السابق. وأود هنا أن أشكر جميع أعضاء مجلس الأمن على التعاون الذي لقيته منهم. وقد كانت لنا لقاءات منظمة أحطت الجمعية العامة علما بشأنها في أشهر متعددة. فقد شهدت الدورة الرابعة والستون استمرار المفاوضات الحكومية الدولية. وتم تجميع ما أعربت عنه الدول الأعضاء خطيا من مواقف واقتراحات لأول مرة في وثيقة مكرسة لهذا الغرض. وبرغم التقدم المحرز، ظلت المواقف متباعدة بشكل كبير من حيث الجوهر. لذا، أود أن أحث الدول الأعضاء على مواصلة بناء التوافق عن طريق المفاوضات، وإيجاد حل توفيقي حقيقي يرضي الجميع، ولا سيما البلدان النامية، بما في ذلك المنطقة الأفريقية.

وخلال هذه الدورة، يُعتبر التوافق الذي تم التوصل إليه بشأن الاتساق على نطاق المنظومة مثالاً جيدا على قدرة الجمعية العامة على الأداء متى توافرت الإرادة السياسية للدخول في المفاوضات والتوصل إلى اتفاق. وكذلك، فإن إنشاء جهاز الأمم المتحدة المعني بشؤون المرأة يُعد إنجازا تاريخيا، من المؤمل أن يدعم ويعزز الجهود المبذولة لإرساء المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

لقد عانى كوكبنا هذه السنة من دمار خسائر مفجعة طالت العديد من البلدان. وتصدّت الجمعية العامة بالفعل لهذه الأزمات على وجه السرعة وفي الوقت المناسب. وعكفت الجمعية العامة على النظر في حالة الطوارئ الإنسانية الناجمة عن الفيضانات التي اجتاحت باكستان. وكانت هذه الجلسة محط تقدير على نطاق واسع، حيث أثبتت النتائج المهمة التي تمخضت عنها قدرة المجتمع الدولي على تقديم الدعم وإبداء التضامن في الوقت المناسب، وهنا، نود أن نشيد أيضا بما قامت به الأمم المتحدة وما قام به أمينها العام، شخصيا، الذي قام فور هذه المأساة بزيارة إلى باكستان كانت محل تقدير كامل من الأسرة الدولية. مما أقام الدليل الساطع على ما تحظى به الجمعية العامة من قدرة استثنائية على حشد الهمم. وفي كانون الثاني/يناير، ساعد الاجتماع الطارئ الرفيع المستوى على تعبئة الدعم لصالح هايتي. وأثبتت هذه الاجتماعات ما تتسم به الأمم المتحدة من أهمية مستمرة باعتبارها هيئة عالمية رئيسية معنية بحشد الجهود. وفي هذا الصدد، أعتقد أنه بمقدور الجمعية العامة، بل من واجبها، أن تضطلع بدور فعلي وبارز بشكل أكبر لدعم الجهود الرامية للتوصل إلى اتفاق مبكر وعادل ومستدام بشأن تغير المناخ.

لقد شعرت بارتياح خاص لما بذلناه من جهود لتعزيز التنسيق على مختلف المستويات في الأمم المتحدة. وسررت بالعلاقة الممتازة التي ربطتني بالأمين العام. فقد ساعدني جو الدعم المتبادل والتفاهم المشترك بيننا مساعدة كبيرة في معالجة العديد من المسائل والمضي قُدما صوب تحقيق شتى الأهداف. وخلال هذه الدورة أيضا، أولينا اهتماما خاصا للتعاون والتنسيق فيما بين الأجهزة الرئيسية.

وقمت باتصالات منتظمة مع رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي ورؤساء مجلس الأمن. وفيما يتعلق برؤساء مجلس الأمن بوجه خاص، أضفيت طابعا مؤسسيا على اجتماعاتي مع رئيس مجلس الأمن لكل شهر، وحرصت على إبلاغ الدول الأعضاء بفحوى هذه المناقشات عن طريق مراسلتها. ولقيت هذه الممارسة التجاوب والتقدير من الدول الأعضاء. وأسهم ذلك في تعزيز التعاون بين مجلس الأمن والجمعية العامة، كما أضفى في الوقت نفسه مزيدا من الشفافية على هذه العلاقات. وإنني ممتن لرؤساء مجلس الأمن المتعاقبين لما قدموه من دعم وتعاون عززا الطابع الجماعي لجهودنا، لما فيه مصلحة جميع الأعضاء.

وإذ ألقي نظرة فاحصة على فترة عملي رئيسا للجمعية العامة، أرى أن هناك ثلاثة عناصر أساسية لإدارة دفة عمل الجمعية العامة بنجاح وفعالية، وهي: الدعم، والتنسيق، وروح الابتكار. لذلك، أود أن أكرر الشكر لجميع الأعضاء على ما أبدوه لي ولمكتبي من دعم؛ وأن أشيد بالأعضاء جميعاً لروح التنسيق التي سادت مداولاتنا في الجمعية هذه السنة؛ وأن أهيب بالأعضاء أن يواصلوا انتهاج أساليب مبتكرة وبناء التوافق فيما سنبذله من جهود مستقبلا.

واسمحوا لي أن أختتم بياني بالإعراب عن تمنياتي بكامل النجاح لمعالي السيد جوزيف دايس، رئيس الدورة الخامسة والستين. وأشيد مرة أخرى بمعالي الأمين العام بان كي – مون على كل الدعم والمساندة الذي قدمه، وأشكره وأقدم له التحية والتقدير.

البند ٢ من جدول الأعمال (تابع)

التزام الصمت دقيقة للصلاة أو التأمل

الرئيس: نأتي الآن إلى ختام الدورة الرابعة والستين للجمعية العامة. وأود أن أطلب إلى جميع الممثلين الوقوف والتزام الصمت دقيقة واحدة للصلاة أو التأمل.

التزم أعضاء الجمعية العامة الصمت دقيقة للصلاة أو التأمل.

اختتام الدورة الرابعة والستين

الرئيس: قبل مواصلة العمل، أود أن أدعو إلى المنصة معالي السيد جوزيف دايس، الرئيس المنتخب للدورة الخامسة والستين، لأسلمه المطرقة، متمنيا له كل نجاح في عمله.

أعلن اختتام الدورة الرابعة والستين للجمعية العامة.

رُفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٥.